# اثر جائحة كوفيد -١٩ على اداء التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية

هبه السيد محمد السيد طلبه[١]

## ملخص

لقد كان لجائحة كورونا التى شهدها العالم منذ بداية 2019 اثراً كبيراً على تباطؤ اداء الإقتصاد العالمي فى العديد من القطاعات الإنتاجية وخاصة فيما يتعلق بأنظمة سلاسل الإمداد العالمية كما امتد اثر الجائحة ليشمل إتساع عجز الموازنة في العديد من الدول النامية والمتقدمة ، بالإضافة إلى تراجع مؤشرات أداء التجارة الدولية وإنخفاض عوائد الصادرات و تراجع المعروض من العملات الأجنبية وتدهور اسعار الصرف، مما ادى إلى زيادة مدفوعات الواردات وارتفاع معدلات التضخم الشمولى ،وتستهدف الدراسة إلى تحليل اثار وانعكاسات انتشار وباء كورونا على أداء قطاع التجارة الخارجية المصرية فى ظل جائحة الكورونا من خلال تحليل مؤشرات التجارة الخارجية واداء قطاع التجارة الخارجية المصرية وتقييم قدرة السياسات الإقتصادية على إستيعاب الأزمة والتعامل معها واثر ذلك على استقرار ميزان المدفوعات خلال الفترة( 2019 –2021) وقد توصلت الدراسة إلى محدودية تأثر أداء قطاع التجارة الخارجية لمصر بجائحة كورونا وذلك نظر لبرامج الإصلاح الاقتصادى التى تبنتها الحكومة المصرية والتى تمكنت بشكل معقول من إمتصاص الاثار السلبية للأزمة من ناحية، ومن ناحية أخرى لعب القطاع الصناعي دورا كبير من خلال مشاركتة بنسبة معقولة من المكون المحلي عبر سلاسل الامداد العالمية عبر التجارة البينية بين مصر والشركاء التجاريين تعانى من ضعف

[١] مدرس الاقتصاد بكليه الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة المستقبل

التكامل بها بما يحقق أهداف الأمن الغذائي الوطني وخاصة فيما يتعلق بالسلع الزراعية والمواد الغذائية الأساسية .

**الكلمات المفتاحية :**

سلاسل القيمة العالمية ؛ جائحة كورونا ، مؤشرات التجارة الخارجية .

**Summary:**

The Covid-19 pandemic that the world has witnessed since the beginning of 2019 has had a significant impact on the slowdown in the performance of the global economy in many economic sectors, especially production systems and global supply chains, as well as extending its impact to include widening budget deficits in many countries, in addition to the decline in international trade performance indicators and the decline in export revenue The supply of foreign exchange declined and exchange rates deteriorated, which led to an increase in import payments and higher inflation rates. The study aims to analyze the effects and repercussions of the spread of the Corona epidemic on the performance of the Egyptian foreign trade sector in light of the Corona pandemic by analyzing foreign trade indicators and the performance of the Egyptian foreign trade sector and evaluating the ability of economic policies to absorb the crisis and deal with it and its impact on the stability of the balance of payments during the period (2019). -2021) .The study concluded that Covid-19 has a limited impact on the performance of the foreign trade sector of Egypt was , due to the economic reform programs adopted by the Egyptian government, which were reasonably able to

absorb the negative effects of the crisis on the one hand, and on the other hand, the industrial sector played a major role through its participation in a reasonable proportion of the local component Through global supply chains through intra-trade between Egypt and trading partners, it suffers from weak integration in order to achieve national food security goals, especially with regard to agricultural basic commodities .

**Keywords:** Global value chains; Covid-19 pandemic, Foreign Trade Indicators .

**١- المقدمة**

تعتبر التجارة الخارجية أداة رئيسية لتحقيق التنمية الإقتصادية خاصة بالنسبة للدول النامية ومنها مصر ، حيث تلعب دوراً توازنياً في الاقتصاد القومي ، وفي ضوء المتغيرات التي مر بها الإقتصاد العالمى منذ ظهور جائحة "كوفيد 19 "والتى شملت كافة اقتصاديات الدول، وأصاب أكثر من 179 مليون فرد حول العالم وأودى بحياة 87.3 مليون شخص [٢]على مستوى العالم حتى كتابة هذا المقال. وقد أدى انتشار الجائحة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وعرقلة حركة التبادل التجاري الدولى وكذلك أنظمة الإنتاج عبر سلاسل الإمداد العالمية ، حيث يرجع ذلك إلى الإجراءات والقرارات الإستثنائية التي اتخذتها حكومات الدول للحد من اثار الجائحة مثل: حظر تجوال الأفراد و إيقاف حركة الطيران الدولي ، مما اسهم بشكل واضح على حجم و أداء التجارة الخارجية للعديد من الدول ومنها مصر والتى هى محل الدراسة .

[٢] احصائيات منظمة الصحة العالمية عن ف يروس كورونا المستجد ، 2021

وفى هذا السياق تنبع أهمية دراسة اثر جائحة كورونا على اداء التجارة الخارجية لمصر من خلال دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية المرتبطة واثارها على مؤشرات التجارة الخارجية لاسيما الصادرات ،الواردات ،عائدات القطاع السياحى ، التحويلات من الخارج ،وكذلك وضع الميزان الجارى.وذلك فى ضوء **فرضية الدراسة** والتى تفترض محدودية تأثر اداء التجارة الخارجية لمصر بجائحة كورونا .

وفى ضوء ما سبق ، **تهدف الدراسة إلى:**

- تحليل اثاروإنعكاسات إنتشار وباء كورونا بإعتباره واحدا من الصدمات او الأزمات التى تواجه الإقتصاد المصرى على أداء قطاع التجارة الخارجية المصرية فى ظل الجائحة بدءا من 2019 مع بداية تفشى الوباء حتى عام 2021 ،وذلك وفقًا لمؤشرات التجارة الخارجية الرئيسية ،وهى : الصادرات، الواردات ، ميزان المدفوعات، الناتج المحلى الإجمالى

وفيما يتعلق **بمنهجية الدراسة** فإنها تعتمد على المنهج الوصفى التحليلى والإستقرائى لدراسة وتحليل الاثار والتداعيات للظاهرة محل الدراسة وكذلك المتغيرات والمؤشرات الإقتصادية الكلية المرتبطة بها والتى تشمل قطاع السياحة ، التجارة الدولية ، الاستثمار الأجنبى المباشر ، تحويلات العاملين ، ايرادات قناة السويس ، ميزان المدفوعات وذلك لإبراز انعكاسات جائحة كورونا على أداء التجارة الخارجية لمصر وذلك مع الأخذ فى الإعتبار تحليل اثر السياسات والإجراءات الإقتصادية التى اتخذتها الحكومة المصرية فى مواجهة الجائحة وكذلك على أداء قطاع التجارة الخارجية .

**٢- السمات الرئيسية للاقتصاد المصري فى ظل الجائحة:**

لقد تناولت المدارس الإقتصادية الأزمات الإقتصادية التي تعرض لها النظام الرأسمالي ابتدءا من سبعينات القرن الماضي ، مثل أزمة الغذاء ، الطاقة ، وأزمة المديونية الخارجية والركود التضخمى ،والتى وتتميز جميعها بكونها أزمات هيكلية امتدت اثارها لفترات زمنية طويلة مولدة أزمات أخرى مرتبطة بها ، وقد تباينت أسباب تلك الأزمات ما بين أزمات ناتجة عن إختلالات العرض او إختلالات الطلب [٣] ،ولعل ما يميز أزمة جائحة كورونا انها تعد أزمة مركبه ،حيث امتدت اثارها إلى لإحداث إختلالات فى جانبى العرض والطلب العالميين معا ، مما ادى إلى شمولية اثار تلك الأزمة لكافة دول العالم مع زيادة حدة وانتشار الجائحة.

وفى ظل ارتباط الاقتصاد المصرى بالاقتصاد العالمى من خلال قطاع التجارة الخارجية التى تعد حلقة الوصل بينهما فإن الدراسة تستعرض وضع التجارة الخارجية للتعرف على السمات الرئيسية للإقتصاد المصرى إبان التعرض لصدمة جائحة كورونا .

وفقا لما تشيرإليه البيانات الصادرة عن البنك المركزي ٢٠٢٠ فإن معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي قد حققت خلال النصف الاول من العام 2020/2019 فائضاً كلياً في ميزان المدفوعات بلغ 9.410 مليون دولار، وذلك مقابل عجزاً كلياً بلغ 1. 8 مليار دولار خلال نفس الفترة للعام المالي السابق،كما شهد معدل النمو ارتفاعا من 3.5٪ في السنة المالية 2017–2018 إلى 6.5٪

[٣] نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين (٢٠١٤)، "تاريخ الأزمات الإقتصادية فى العالم " ،دار الكتاب الجامعى ، القاهرة

في 2018-2019 واستمر هذا المعدل خلال الربع الأول من السنة المالية 2019 -2020 [٤]، وفما يلي موجزاً لأهم التطوارت خلال هذه بالفترة:

**أولا** شهدت الفترة إنخفاضاً ملحوظاً فى أداء النمو جراء جائحة كورونا من خلال تأثيره على الإنتاج والصادرات وذلك وفقًا لإحصاءات صندوق النقد الدولي (جدول رقم١) ،بالاضافة الى إنخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2٪ في عام 2020 وارتفاعه مره اخري إلى 8.2٪ في عام 2021.

**ثانياً** : حساب المعاملات الجارية: شهد حساب المعاملات الجارية انخفاضا فى العجز بمقدار 4.684 مليون دولارعام 2019 مقابل 5. 3 مليون دولارعام 2018 كنتيجة لتراجع عجز الميزان التجاري للسلع غير البترول ية ثم شهد العجز زيادة وصلت الى 2.1% فى مايو 2020 ، وارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل إلى 6.13 مليار دولار مقابل 12 مليار دولار فى الربع الأول من العام المالى 2018 -2019 لإرتفاع تحويلات المصرين العاملين بالخارج .

**ثالثاً** : لقد شهدت ايضا هذه الفتره تحسناً فى الميزان التجارى بشكل عام ، حيث تحول الميزان التجاري البترولي من الفائض إلى العجز وتراجع فائض الميزان الخدمي، وارتفاع عجز ميزان دخل الاستثمار وعلى الجانب الاخر إنخفض عجز الميزان التجاري غير البترولي إلى 18 مليار دولار مقابل 4.19 مليار دولار ويرجع ذلك إلى الاتى :

- إرتفاع الصادارت السلعية غير البترولة إلى 2.9 مليار دولار مقابل 3.8 مليار دولار، ومن أبرزها: الأدوية ،الأمصال ،اللقاحات،

[٤] توقعات الفقر الكلي ، البنك الدولي، ٢٠٢٠ .

الذهب ،أجهزة الارسال والاستقبال للإذاعة والتلفزون، الأصناف الصيدلة ،المركبات العضوية وغير العضوية.

- إنخفاض المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية إلى 2.27 مليار دولار مقابل 7.27 مليار دولار ،وتمثلت أهم السلع التي شهدت إنخفاضاً فى واردتها : الحديد الصب ، زهر، القمح، قطع غيار ،أجزاء السيارات والجرارات والأدوية .

إنخفاض فائض الميزان الخدمي إلى 3.6 مليار دولار فى الربع الأول من العام المالى 2019 –2020 مقابل 3.7 مليار دولار فى العام المالى 2018 –2019 ،نظرا للهبوط الحاد فى متحصلات السفر بمقدار النصف تقريب اً ليسجل نحو 7.2 مليار دولار فى النصف الثانى من العام المالى 2019 –2020 مقارنة ب 7.5 مليار خلال نفس الفترة فى العام السابق؛ وعلى الجانب الاخر ارتفاع متحصلات رسوم المرور بقناة السويس خلال العام المالي 2020 –2021 أعلى إيراد اً سنوي اً بلغ 84.5 مليار دولار، مقابل 72.5 مليار دولار خلال العام المالي 2019 – 2020، بنسبة زيادة قدرها 2.2%، و 750.5 مليار دولار فى العام 2018 ، بالاضافة الى عجز ميزان الخدمات الحكومية والخدمات الأخر ى[٥].

[٥] جيهان عبد السلام ، "أثر وباء كورونا على أداء الإقتصاد المصرى ،التداعيات وسياسات المواجهة 2021 ، المؤتمر العلمى الخامس ، كلية الدراسات الإفريقية العليا.

• كما بلغ عجز الميزان التجاري البترولي 3.733 مليون دولار مقابل فائض 8.150 مليون دولار فى العام المالى 2019 -2020 ،ويرجع ذلك بشكل رئيسى إلى إنخفاض حصيلة الصادرات البترول ية وتراجع مدفوعات الواردات البترو لية نتيجة وقف إستيراد الغاز المسال.

أ. **حساب المعاملات الرأسمالية والمالية:** حققت المعاملات الراسمالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ 5. 2 ملياردولار للعام 2019/2020 مقابل 3. 1 مليار دولار للعام 2019/2018 **ويرجع ذلك إلى ما يلى** :

- إنخفاض المؤشر الرئيسى للبورصة المصرية إنخفاضاً حاداً في أعقاب الجائحة خاصة في شهري (مارس ومايو) مع بداية تفشى الجائحة، حيث أغلق المؤشر عند 9.9593 و1.10220 نقطة على التوالي، مسجلاً أعلى معدل تراجع شهري منذ يناير 2019. وعلى الرغم من ذلك فان سوق الأوراق المالية شهد زيادة فى معدل التدفق الداخل للسوق المصري بقيمة بلغ ت 273. 6 مليار دولار عام 2019 وحتى الربع الأول من 2020 ، مقابل صافي تدفق للخارج بلغ 5. 9 مليار دولار عام ٢٠١٨.
- إرتفاع إجمالي التدفقات الداخلة للإستثمار الأجنبي الماشر في مصر إلى 2.9 مليار دولار مقابل 8 مليار دولار، في حين إرتفع إجمالي التدفق للخارج إلى 4. 2 مليار دولار مقابل 3. 8 مليار دولار.

- إرتفاع صافي القروض والتسهيلات ط ويلة ومتوسطة الأجل إلى 2.1 مليار دولار ليسجل الصافي قيمة تقدر بحوالى 1.2 مليار دولار مقابل 3.872 مليون دولار خلال نفس الفترة فى العام المالى السابق .
- استحوذت صادرات الوقود والمنتجات النفطية بنسبه تقدر بحوالى 40% من إجمالي الصادرات، وتأتي فى المرتبة الثانية السلع تامة الصنع ولاسيما الملابس الجاهزة والمنسوجات القطنية، والأسمدة إلى جانب المواد الكميائية العضوية ،ثم جاء ت صادرات السلع غير العضوية في المرتبة الثانية.كما لوحظ الإعتماد على الإحتياجات الأساسية من المواد الغذائية بنسبة تصل الى 40% من الخارج خلال السنوات الخمس الأخيرة ، بالإضافة إلى واردات السلع الوسيطة والرأسمالية ، مما أدى بدوره إلى زيادة العجز في الميزان التجاري المصرى[٦] .

ب. **إنخفاض عجز الميزان الحكومي** : شهد عجز الميزان الحكومى إنخفاضاً من 8.19٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 5٪ ، بالإضافة إلى تحسن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لينخفض إلى ما ما يقرب من 9.84٪ في 2019 ، ويعزى ذلك بشكل كبير إلى السياسات المالية التوسعية المتبعة إبان هذه الفترة والتى أدت إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بشكل معقول، كما إنخفض معدل التضخم إلى 5.12

[٦] سالى محمد فريد ، "سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري ، 2020" ، ، كلية الدراسات الإفريقية العليا ، جامعة القاهرة ، الاصدار رقم 17 ، يونيو.

% في عام 2019 مقارنة ب 5.17 % في العام السابق ، واستمر فى الإنخفاض ليصل إلى 4.4 ٪ فى الربع الأول من العام 2020 .

***جدول رقم (1)*** *:المؤشرات الإقتصادية الكلية الرئيسية للإقتصاد المصرى للفترة ( 2017 – 2021)*

| المؤشرات القتصادية | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الناتج المحلى الجمالى GDP مليار دول ر** | 236.53 | 249.56 | 302.26 | 353.00 | 376.54 |
| **نسبة التغير فى الناتج المحلى الجمالى بالسعار الثابتة %** | 4.1 | 5.3 | 5.6 | 2 | 2 |
| **الناتج المحلى الجمالى للفر د** | 2,495 | 2,573 | 3,047 | 3,478 | 3,627 |
| **التوازن الحكومى العام كنسبة من الناتج المحلى الجمالى %** | -10.8 | -9.6 | -7.7 | -7.1 | -5.0 |
| **إجمالى الدين الحكومى العام كنسبة من الناتج المحلى الجمالى%** | 103.2 | 92.7 | 84.9 | 83.8 | 80.7 |
| **معدل التضخم%** | 23.5 | 20.9 | 13.9 | 5.9 | 8.2 |
| **معدل البطالة%** | 12.2 | 10.9 | 8.6 | 10.3 | 11.6 |
| **الحساب الجارى** )بالمليار دولار( | -14.39 | -5.96 | -9.30 | -9.89 | -8.76 |
| **الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الجمال ى** | **-6.1** | **-2.4** | **-3.6** | **-4.3** | **-4.5** |

المصدر : وزارة التجارة المصرية 2021 ، البيانات المقدرة.

على الرغم من تراجع الطلب العالمى فإن المؤشرات الرئيسية السابقة تشير إلى تحسن الاقتصاد المصري، لوحظ انخفاض معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلك من 2.7٪ في يناير إلى 3.5٪ في فبراير 2020، كما يعد الجنيه المصري( EGP) من العملات الأفضل أداءً لهذا العام حيث شهدت قيمته ارتفاعًا ثابتاً مقابل الدولار الأمريكي في عام 2019.

## 3- أداء التجارة الخارجية المصرية

شهدت التجارة الخارجية انفتاحا كبيرا فيما يتعلق بالسوق المصري بشكل تدريجى خلال الفترة محل الدراسة، حيث تمثل التجارة ما يقرب من 48٪ من الناتج المحلي الإجمالي من الناحية الهيكلية ، وفى نفس الوقت فإن الاقتصاد المصري يعانى بشكل عام من عجز تجاري بنسبة تصل إلى 5.10٪ من الناتج المحلي الإجمالي (البنك الدولي، 2018) .

ويعد الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأساسي لمصر حيث يستحوذ على ما يقرب من (9.3٪) من حجم التجارة الخارجية ،بالإضافة إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين الاخرين مثل تركيا والإمارات العربية المتحدة يمثلان 9.6٪ و 8.6٪ من الصادرات المصريه على التوالي ، تليها الولايات المتحدة( 9.5٪) والمملكة العربية السعودية (9.4٪) . كما يعتبر الاتحاد الأوروبي بشكل رئيسي متمثلا فى المانيا وإيطاليا بالإضافة إلى الصين من أبرز الموردين للسلع والخدمات في مصر ، تليها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وروسيا (الشكل 1) ،ووفقا لإحصائيات وزارة التجارة فقد بلغ حجم التجارة الثنائية بين الصين ومصر 2.13 مليار دولار أمريكي في عام 2019.وتعد الهند عاشر أكبر شريك تجاري لمصر، ولقد شهدت فترة الدراسة تناميا فى حجم المعاملات التجارة الثنائية بين الهند ومصر من 68.3 مليار دولار في السنة المالية 2017 /2018 للهند إلى 55.4 مليار دولار في السنة المالية 2018 /2019[٧].

وتعد مصر واحدة من أهم الشركاء التجاريين ايضا للإتحاد الأوروبي ، حيث تمثل 7.0٪ من إجمالي تجارة الإتحاد الأوروبي في البضائع مع العالم في عام 2020 بما يقرب من 5.24٪ من حجم التجارة المصرية. كما بلغت نسبة واردات مصر من

[٧]تقرير متابعة الأداء االاقتصادي والإجتماعي خلال العام المالى 2018-2019 ، وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية.

الاتحاد الاوروبى ما يقرب من ٢٥.٨ فى المائه من اجمالى الواردات و تمثل الصادرات المصرية 8.21٪ من صادرات الاتحاد الأوروبي فى عام 2020 .كما بلغت إجمالي التجارة في السلع بين الاتحاد الأوروبي ومصر حوالى 5.24 مليار يورو في عام2020 مقارنة ب 3.27 مليار يورو فى عام 2019 و مليار يورو 9.25 فى 2018 .حيث بلغت صادرات مصرإلى الاتحاد الأوروبي حوالى 3.8 مليار يورو عام 2019 مقارن ب 6.7 عام 2018 بقيادة منتجات الوقود والتعدين التى بلغت ما يقرب من 4.2 مليار يورو بنسبة 7.37٪ ،ثم تليها الكيماويات بقيمة 1.1 مليار يورو ونسبة 9.16٪ ، والمنتجات الزراعية والمواد الخام بقيمة 1.1 مليار يورو بنسبة 8.16٪ ،وكذلك المنسوجات والملابس 6.0 مليار يورو بنسبة 9.9٪. وفيما يتعلق بالواردات من الاتحاد الأوروبي 19.1 مليار يورو عام 2019 مقارنة ب 18 مليار يورو عام 2018 ثم انخفضت مرة أخرى إلى 1.18 عام 2020 ، وتستحوذ عليها الآلات ومعدات النقل2.7 مليار يورو بنسبة 8.39٪ ، الكيماويات بقيمة 9.2 مليار يورو بنسبة 1.16٪ ، الزراعة والمواد الخام بقيمة 4.2 مليار يورو بنسبة 13.1٪. وكذلك منتجات الوقود والتعدين بقيمة 6.1 مليار يورو وبنسبة 0.9٪. وفيما يتعلق **بالتجارة الثنائية في الخدمات** فقد بلغت ما يقرب من 9.10 مليار يورو في عام 2019. وبلغت قيمة الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي من الخدمات حوالى 7.6 مليار يورو عام 2019 مقارنة ب 9.5 فى العام 2018 ، والواردات 2.4 مليار يورو عام 2019 مقارنة ب 8.3 فى العام 2018 و تتمثل واردات مصر فى خدمات الأعمال ، بينما تعتمد الصادرات بشكل أساسي على خدمات السفر والنقل.

**وفيما يتعلق بالإتفاقيات الدولية** فإنه فى ظل الإتفاقيه المبرمة مع الاتحاد الأوروبي فى عام 2004 تتمتع السلع الصناعية بالإعفاء من الرسوم الجمركية إلى السوق الأوروبية ،بالإضافة إلى إتفاقية التجارة الحرة الموقعه عام 2007 مع 4 دول فى إطار رابطة التجارة الحرة الأوروبية ( EFTA) في عام 2005 ، وعلى الجانب الاخر فإن إتفاقية أغادير بين مصر والمغرب والأردن وتونس قد دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٧ ، كما تعد مصر عضوا في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ( GAFTA) ، والتى دخلت حيز التنفيذ في يناير 2005، كما تنتمي مصر إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب أوروبا (الكوميسا) كما وقعت مصر اتفاقية تجارية مع 21 دولة أخرى في جولة ساو باولو للنظام العالمي للأفضليات التجارية بين الدول النامية . **جدول رقم (٢):** حصة أكبر شركاء الإستيراد والتصدير لعام 2018 (٪ )

| حصة أكبر شركاء الإستيراد لعام 2018 (٪ ) | | حصة أكبر شركاء التصدير لعام 2018 (٪ ) | |
|---|---|---|---|
| الصين | % 14.22 | ايطاليا | % 6.99 |
| المملكة العربية السعودية | % 7 | تركيا | %6.86 |
| الولايات المتحدة | % 6.75 | الامارات | % 6.76 |
| روسيا | % 6 | الولايات المتحدة | %5.88 |
| المانيا | % 5.12 | المملكة العربية السعودية | % 4.89 |
| ايطاليا | % 4.33 | المملكة المتحدة | %4.58 |
| تركيا | % 4.1 | اسبانيا | % 4.38 |
| البرازيل | % 3.81 | الهند | % 3.92 |
| باقى دول العالم | % 48.67 | الصين | % 3.54 |
| | | باقى دول العالم | % 52.2 |

المصدر : وزارة التجارة المصرية 2020 .

## 4- آثار جائحة كوفيد -19 على نمط التجارةالخارجية المصرية:

تعتمد التأثيرات الخاصة بكل دولة على تركيبة الإنتاج والصادرات وفقا للقطاعات المختلفة فى كل دولة ، بالإضافة إلى درجة الإنفتاح الاقتصادى والقدره التنافسية النسبية مع الشركاء التجاريين. وفى هذا السياق فقد شهد عجز الميزا ن التجاري المصرى إنخفاضا بقيمة 570.5 مليار دولار-كما سبق ان اشرنا- اي ما يعادل 35 % فى الربع الأول من عام 2020 ، كما شهدت الواردات السلعية غير البترولية إلى مصر انخفاضا كبيرا بنسبة 24 % خلال الأربعة أشهر الأولى من العام لتبلغ 797.18 مليار دولار مقابل 580.24 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام 2020 ، وقد تمخض ذلك عن حزمة الإجراءات التي اتخذتها الدولة للتعامل مع تداعيات فيروس كورونا المستجد، الأمر الذي أثر سلبا على حركة التجارة الدولية. وعلى الجانب الاخر فقد سجلت الصادرات المصرية تراجعا طفيفا خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الجاري بنسبة 2 بالمئة، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ، وذلك نتيجة لتوجيه جزء كبير من إنتاجية المصانع لتلبية احتياجات السوق المحلية كبديلا للمنتجات المستوردة.

### ١/٤ تجارة السلع : إشارة خاصة إلى المواد الخام والمعالجة

لقد كان للإضطرابات التى حدثت في سلاسل الإمداد العالمية والتى سبق الاشارة اليها اثارا سلبيه موازية على الصناعات التي تعتمد مدخلاتها على الواردات الأجنبية من الأسواق الخارجية وخاصة الصين ، وامتدت هذه الاثارإلى المنتجات الموجهة نحو الأسواق المحلية والأجنبية .وكان للصادرات المصرية نصيبا من ذلك حيث بلغت ما يقرب من 63.471 مليون دولار خلال عام 2019 ، والتى تشكل نحو 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تنتج مصر سنويا ما يقرب من

200000 طن من القطن وتستورد 200000 أخرى تقوم بمعالجتها قبل التصدير .هذا وقد ساهم توافر خام القطن المحلي عالي الجودة (ELS) كمدخل لمنتجات الملابس عالية القيمة فى منح مصر ميزة تنافسية مستقرة خلال الأزمة في قطاع المنسوجات والملابس .فقد بلغت صادرات هذا القطاع (باستثناء المواد الخام) ما يقرب من 3 مليار دولار ، تمثل ما يقرب من 12٪ من إجمالي الصادرات ، وذلك نظرا للإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية مؤخرًا لتنمية وتطوير هذا القطاع فقد تم استثمار ما يقرب من 25.1 مليار دولار لتحديث صناعة الغزل والنسيج والحياكة والصباغة والتشطيب والطباعة والقص والخياطة والصناعات الداعمة والمساندة لهذا القطا ع[٨] .

وعلى الجانب الاخر ، فقد كان للإجراءات الإحترازية التى اتخذتها الحكومة المصرية ومنها الإغلاق الكامل وحظر التجول الإجباري والتدابير الصحية اثرا على الاداء الإنتاجى لهذا القطاع حيث ادت هذه الاجراءات إلى تقليص إنتاج القطن والطلب المحلي بنسبة تتراوح من 30٪ إلى 40٪. نظرًا لخفض المزارعين إنتاجهم من محاصيل القطن والتركيز على المزروعات الأخرى فى اتجاه نحو إعادة ترتيب أولويات الأمن الغذائي من خلال تنويع المحاصيل الغذائية المزروعة ، بالإضافى إلى إغلا ق عدد كبير من شركات الملابس العالمية متاجرهم إزاء الجائحة ، وإنخفاض الإنفاق الإستهلاكى بشكل كبير .

ومن الجدير بالذكر أن الإتجاه نحو تنويع المنتجات الزراعية كان له اثرا مذدوجا على الصارات المصرية ، حيث أدى إلى زيادة الصادرات الزراعية المصرية فى تلك الفترة ، حيث اشار ا لتقرير الصادر عن وزارة التجارة الصادر عام 2020 أن

[8] ITC (2021), International trade statistics 2001-2020, International Trade Centre, Geneva.

حجم الصادرات الزراعية منذ يناير قد بلغ قرابة 2.4 مليون طن ، ومع زيادة تفشي وباء COVID-19 خاصة في العديد من الدول المنافسة لمصر في المنطقة العربية وشرق آسيا مثل (الهند وباكستان) ، كما ازدادت الصادرات الزراعية إلى دول الخليج العربي خاصة في جميع أنواع البصل والبازلاء والفول والليمون والبصل والبرتقال والبطاطس ، كما زادت صادرات البرتقال والبطاطس إلى روسيا بشكل ملحوظ .

وتعد الإضطرابات التى شهدتها سلاسل القيمة العالمية سببا رئيسيًا لضعف اداء التجارة الدولية إبان الجائحة، والتى امتدت من الصين بإعتبارها اللاعب الرئيسى فى سلاسل القيمة العالمية بالإضافة إلى باقى دول شرق آسيا والتى تعد من ابرز الموردين بتلك السلاسل ، وفى ضوء ذلك فقد لوحظ ارتفاع الواردات المصرية لتغطية الإحتياجات من السلع الإستراتيجية خلال الجائحة وبصفة خاصة القمح ، هذا ويمكن القول ان انتشار جائحة COVID-١٩ كان له اثرا ضئيلا على التجارة الثنائية بين مصر والصين في الربع الأول من الفتره محل الدراسة بإرتفاع طفيف بنسبة 91.0٪ مقارنة بالفترة السابقة . حيث بلغت صادرات مصر إلى الهند في الفترة من يناير إلى مارس 2020 353 مليون دولار أمريكي ، بينما بلغت وارداتها من الهند 549 مليون دولار أمريكي في نفس الفترة ، على الرغم من الاضطرابات في فبراير ومارس 2020 بسبب الجائحة.

**٢/٤ وفيما يتعلق بتجارة الخدمات:** فإن قطاعى السياحة والنقل تسهم بما يقرب من40 % من تجارة مصر الخارجية وقد أولت الدولة أهمية كبيرة لتطوير مختلف قطاعات النقل وخاصة النقل البحري من خلال تنفيذ إستراتيجية مستقبلية لقطاع

النقل واللوجيستيات بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لمصرعام 2030. سيكون لتباطؤ التجارة الدولية نتيجة لاضطراب سلاسل التوريد آثار سلبية على عائدات قناة السويس التي بلغت 8.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019 . نظرًا لأن نسبة كبيرة من جميع السلع المتداولة عالميًا تمر عبر قناة السويس ، فقد انخفضت عائدات القناة بنسبة تتراوح بين 10٪ و 15٪ وفقًا لتقديرات المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES) . حيث يلعب النقل البحري دورًا أساسيًا في الإستجابة لحالات الطوارئ والأزمات مثل جائحة COVID-19 ، من خلال قدرته على تسهيل نقل السلع والمنتجات الحيوية[9].

ومن الجدير بالذكر **أن نسبة صادرات الخدمات** إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 قد بلغت ما يقرب من 9٪ ، وتشكل منها خدمات السفر نسبه تصل إلى 49٪ من إجمالى صادرات الخدمات، كما شهد العام الماضي ازدهارًا في صناعة السياحة التي تعد ركيزة أساسية للاقتصاد المصرى والمصدر الرئيسي للتوظيف والعملات الأجنبية ، حيث بلغت عائداتها 4.12 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2019/2018. وهو ما يشير إلى ارتفاعا من 93.3 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من السنة المالية 2018 /2019 إلى 19.4 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من السنة المالية 2019 /2020. كما بلغت القيمة المضافة للقطاع بشكل عام 5.140 مليار جنيه مصري وهو ما يعادل (4.9 مليار دولار أمريكي) بنسبة 7.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2018-2019 وفقا لإحصائيات الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء ، كما ساهمت

[9] World Bank , "Egypt's Economic Update", (2021), world bank publications , April .

خدمات الإيواء والغذاء بأكثر من 700 ألف عامل في الربع الثالث من عام 2019 ، وهو ما يمثل 1.3٪ تقريبا من إجمالي العمالة.

**ولعل قطاع السياحة** يعد واحدا من "أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة" ، كما اشارت دراسة البنك الدولي في مصر ٢٠٢١ ، بإعتباره أكثرها القطاعات تضررًا بالجائحة ، بدءا من مارس 2020 مع بدء انتشار COVID-19 في أوروبا شهد القطاع السياحى المصرى تراجعا واضحا و بشكل حاد حيث تم إلغاء ما بين 70 و 80 في المائة من التعاقدات مع الشركات السياحية والفنادق بالإضافة إلى إنخفاض الوظائف بهذا القطاع بما يبلغ 138 ألف وظيفة ، بالإضافة إلى الاثار غير المباشرة التى شملت الصناعات الغذائية فقد تسبب غياب السائحين في خسائر شهرية بلغت 3.26 مليار جنيه أو ما يعادل 5.1 مليار دولار ، اي أن التأثير الإجمالي بلغ حوالي مرة ونصف من قيمة الخسارة المباشرة المتوقعة في عائدات السياحة وذلك وفقا لإحصائيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (أبريل 2020) .[١٠] ومما سبق يمكن القول ان الأثر السلبى على الصناعات يظل الأقوى تأثيرا على الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بالخدمات حيث اشارت الدراسة السابق الإشارة إليها فى هذا الشأن أن حجم الأثرالسلبى على الناتج المحلي الإجمالي يتراوح ما بين 7.0 و 8.0 في المائة (بقيمة 36 إلى 41 جنيهًا مصريًا مليار) شهريا خلال فترة الأزمة .

[10] OECD (2020), OECD Investment Policy Reviews: Egypt 2020, OECD Investment Policy
Reviews, OECD Publishing, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/9f9c589a-en.

## 5- إستجابات السياسات الوطنية وانعكاساتها فى ظل الأزمة:

اتخذت الحكومة المصرية بعض التدابير التجارية لمواجهة الجائحة والحد من انتشارها (الجدول رقم 3) والتى من شأنها تقييد صادرات الإمدادات الطبية الحيوية وتحرير الواردات من الإمدادات الطبية الحيوية وغيرها من المواد الأساسية ، كما هو موضح فى الجدول التالى والذى يوضح استيراد كميات كبيرة في أبريل 2020 ، وخاصة من القمح لتعزيز توافر الغذاء لهذا العام (الفاو ، 2020)[11] . كما أصدرت وزارة التجارة والصناعة مرسومان يحظران ، لمدة ثلاثة أشهر و كذلك تصدير مستلزمات الوقاية من العدوى بما في ذلك أقنعة الوجه والكحول ومشتقاته ،وذلك لضمان توافر هذه المواد ضمن الإجراءات الاحترازية الحكومية حرصا على صحة المواطنين.

في **28 مارس 2020** ، أصدرت وزارة التجارة والصناعة المصرية المرسوم رقم 194 بفرض حظر تصدير جميع أنواع البقوليات لمدة ثلاثة أشهر استجابة لتفشي مرض كوفيد -19 ، ولم يذكر المرسوم رموز النظام المنسق المحددة المتأثرة. و يأتي هذا المرسوم في إطار الإستراتيجية القومية المصرية لتأمين كميات كافية للاستهلاك المحلي وحماية المواطنين من التداعيات المحتملة لـ COVID-19.

[11] Food & Agriculture Organization of United Nations , Annual Report 2020, Food security & Nutrition in the World. ,

**جدول رقم 3 :** تدابير التجارة المؤقتة خلال الجائحة

| التدابير التجارية | السلع المعنية | القرار | نوع السياسة التجارية | الدول المطبق عليها القرارات | فترة التطبيق |
|---|---|---|---|---|---|
| حظر التصدير | - العدس<br>- الفاصوليا<br>- البازلاء | 15 يونيو: فرض حظر مؤقت لمدة (ثلاثة أشهر) لصادرات : الفول والعدس وأنواع محددة من الخضراوات من جانب وزارة الصناعة والتجارة | تقييد التجارة الخارجية | كل الدول | 31-3-2020 حتى 15-9-2020 |
| حظروتقييد الواردات SPS للصحةالعامة والصحة النباتية | - الجزر<br>- الثوم<br>- الزنجبيل الاخضر | أعلنت مصر تعليق واردات الثوم والجزر والزنجبيل الأخضر من الصين مؤقتاً . | تقييد التجارة الخارجية | الصين | 9-2-2020 |
| حظر التصدير | - الأقنعةو الكمامات الطبية<br>- القفازات<br>- مواد التطهير الكحولية | بتاريخ 18 يونيو: مددت مصر حظر التصدير لمدة ثلاثة أشهر أخرى.<br>بتاريخ 17 مارس: تم حظر تصدير الكمامات الطبية والمطهرات الكحولية لمدة ثلاثة أشهر. | تقييد التجارة الخارجية | كل الدول | 17-3-2020 حتى 17-9-2020 |

المصدر : وزارة المالية المصرية، 2021 .

في **15 يونيو 2020** ، أصدرت وزارة التجارة والصناعة القرار الوزاري رقم 272 بتمديد حظر تصدير الفول والعدس لمدة ثلاثة أشهر إضافية. تندرج السلع الخاضعة تحت 20.0708 و 40.0713 و 51.2005. من المقرر أن ينتهي حظر تصدير البضائع المتبقية في 28 يونيو 2020.

**مجموعة السلع و المنتجات الغذائية المتأثرة بقرارات حظر الصادرات وفقا ل HS Code:**

213 الخضار والبقول والبطاطا المحضرة والمحفوظة.
2004 خضروات أخرى محضرة أو محفوظة بغير الخل أو الأسيتيك.
200490 خضروات ومخاليط أخرى من الخضروات.
012 خضروات.
0708 بقوليات خضروات ، مقشرة أو غير مقشرة ، طازجة أو مبردة.
070890 بقوليات أخر ى.
017 بقوليات (بقوليات مجففة).
0713 بقوليات مجففة ، مقشرة ، وإن كانت مقشرة أو مشقوقة.
فول من Vigna mungo (L.) Hepper أو Vigna radiata (L.) Wilczek
071333 الفاصوليا ، بما في ذلك البازلاء البيضاء . 071331 فصيلة حموض مجمدة عدا المنتجات الداخلة فى البند 06.20.

*200410 بطاطس .*
071339 أخرى .
فول (Vicia faba var. major)(وفول الحصان) Vicia faba var. equina ،
071350 عريض
Vicia faba var. تحت السن القانوني[١٢]

## 6- انعكاسات الجائحة على مشاركة الصادرات المصرية فى سلاسل القيمة العالمية Global Value Chains GVCs

تعد مشاركة مصر بصفة عامة متوسطة فى سلاسل القيمة العالمية من خلال المشاركة فى بعض المراحل الإنتاجية لخطوط الإنتاج الموزعة عالميا ،ولقد تأثرت سلاسل القيمة العالمية فى العديد من القطاعات إبان الجائحة نظرا للإضطرابات التى اصابت مراكز الانتاج العالمية مثل الصين ،الولايات المتحدة، الدول

[١٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،" دراسة حول تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري" ، 2020 .

الاوروبية ،واليابان هذا بالاضافة الى إنخفاض الإنتاج العالمى بنسبة 5% إلى 7% خلال الاشهر الأولى من الجائحة و تراجع حجم التجارة الدولية للسلع والخدمات بنسبة -11.5% بالإضافة الى تباطؤ حركة الشحن والطيران واللوجيستيات التى تعد جوهر شبكات الانتاج العالمية مما كان له اثرا سلبيا على مخرجات سلاسل القيمة فى العديد من الصناعات ، ولعل من أكثر الصناعات تأثرا بتلك الإضطرابات هى شبكات صناعة السيارات ومعدات النقل بإنخفاض وصل الى ما يقرب من 13% عالميا والنسيج بنسبة 8% وفقا لتقديرات The Grubel–Lloyd Index [١٣]وهما من أكثر القطاعات التى تشارك بها مصر ، حيث إنخض الطلب عبر سلاسل القيمة على تجميع السيارات فى مصر بنسبة 8% وكذلك الحافلات بنسبة 20% ، بالاضافة الى تراجع في صادرات أجزاء الملابس الجاهزة والمفروشات بواقع 12% ، وصناعة الأثاث بنسبة 10%،وكذلك الصناعات الهندسية بنسبة 5%، في حين حققت صادرات مواد البناء نموا إيجابيا بنسبة 2.**%** .

وفيما يتعلق بتأثير الجائحة على الشركات المصدرة فإن الشكل البيانى التالى يوضح مدى تأثر الشركات المصدرة و التى تشارك فى سلاسل القيمة العالمية *Global Value Chains* لعدد من الصناعات التصديرية والتى واجهت إنخفاضا فى التوريدات المشاركة عبر سلاسل القيمة .

[١٣]متابعة آثار كوفيد- 19 على الاقتصاد المصري و سوق العمل المصري ، المركز المصرى للدراسات الإقتصادية ، العدد 23.

***شكل رقم (١)*** *: يوضح تأثير جائحة كورونا على أداء الشركات المصدرة فى مصر عبر سلاسل القيمة العالمية*

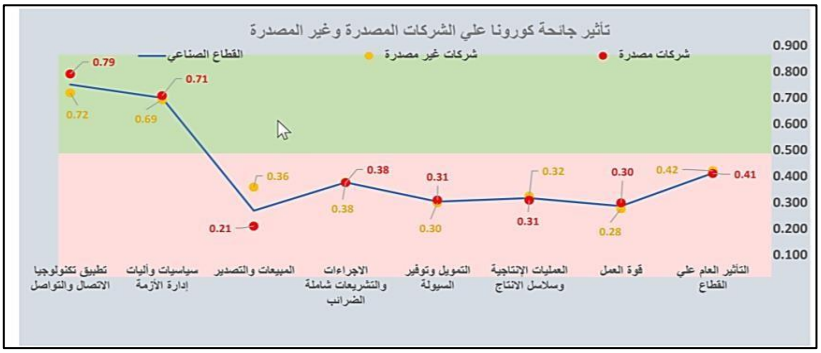


المرجع : مركز تحديث الصناعة ، 2020

كما تشير الإحصائيات الى تحسن مؤشرات التجارة الخارجية المصرية خلال العام 2020حيث ارتفعت قيمة القيمة المضافة المحلية لصادرات الصناعات المشاركة فى شبكات الانتاج العالمية كما هو موضح بالشكل رقم (٢) خلال الربع الاخير من 2020 والنصف الأول من عام 2021 الأمر الذي أسهم في تحسن الميزان التجارى إبان تداعيات الجائحة وذلك نظرا لإنخفاض عجز الميزان التجاري خلال عام 2020 بنسبة 9%، حيث سجل 42 مليار دولار عام 2020 مقارنة ب .9.45 مليار دولار عام 2019، نتيجة إنخفاض قيمة الواردات، في حين بلغ 6.52 مليار دولار عام 2018، و3.40 مليار دولار عام 2017، و9.48 مليار دولار عام 2016[١٤].

ويعزى تحسن هيكل التجارة الخارجية إلى زيادة القيمة المضافة للمنتج المحلي وفقاً لاستراتيجية تعظيم الصادرات التى تبنتها الحكومة المصرية فى ذلك الوقت ، كما انعكست هذه السياسة على زيادة نسبة الصادرات تامة الصنع ونصف المصنعة

[14] UNCTAD/EORA (2021), Global Value Chain Database, https://worldmrio.com/unctadgvc/.

شكل دعماً لقيمة الصادرات الوطنية خلال عام 2020، حيث وصل إجمالي قيمتها إلى نحو 26.7 مليار دولار، لتمثل السلع تامة الصنع 9.47% من إجمالي الصادرات، والسلع نصف المصنعة والوسيطة 3.27%، والوقود 6.13%، والمواد الخام 4.10%، والقطن الخام 6.0%، والطاقة الكهربائية 2.0% . كما لوحظ بشكل واضح خلال الدراسة تراجع نسبة واردات الوقود فى النصف الأول من العام 2021 مما أسهم فى تقلص فاتورة الواردات ويشير إلى تحول هيكل الواردات نحو تعميق التصنيع المحلي من خلال زيادة واردات السلع الإستثمارية والمواد الخام خلال عامى 2020 –2021 ، حيث بلغ إجمالي الواردات 6.69 مليار دولار، لتمثل السلع الوسيطة 1.35% من إجمالي الواردات، والسلع الإستهلاكية غير المعمرة 3.19%، والمواد الخام 13%، والسلع الاستثمارية 14%، والوقود 6.9%، والسلع الإستهلاكية المعمرة 9 %[١٥].

ومن الجدير بالذكر أن سياسات الاصلاح الاقتصادى التى اتخذتها الحكومة المصرية والتى تزامنت مع جائحة كورونا كان لها دور فعال في الحد تزايد العجز الميزان التجاري بفضل تحسن سعر الصرف وتراجع التضخم في الفترة من نهاية 2016 حتى نهاية 2020، حيث تراجع معدل التضخم السنوي مسجلاً 5% عام 2020، مقارنة بـ 2.9% عام 2019، و4.14% عام 2018، و5.29% عام 2017، و8.13% عام 2016.

[15] World Bank (2021), World Development Indicators, https://datatopics.worldbank.org/worlddevelopment-indicators/.

**شكل رقم(٢)** : يوضح تطور الصادرات المصرية للسلع الوسيطة والتامة للفترة 2016-2020

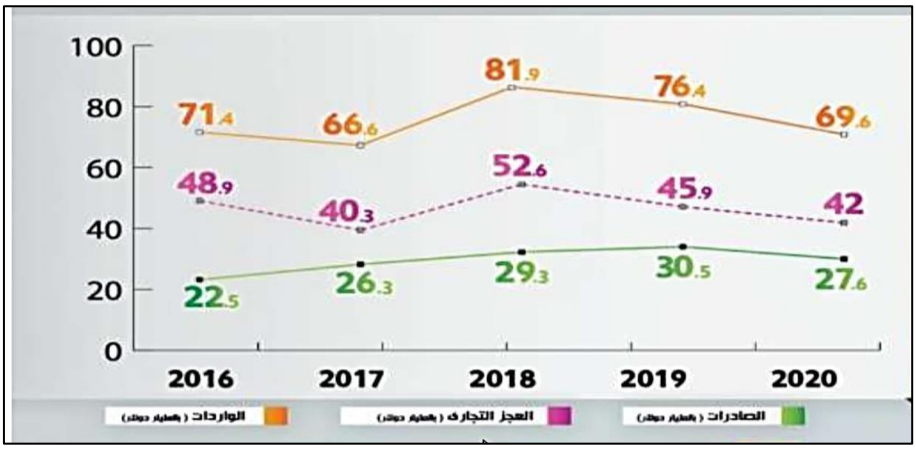


المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، البنك المركزى المصرى ، 2021 .

## ٧- قطاع السياحة

وفيما يتعلق بقطاع السياحة فقد اتخذت البنوك المصرية عددا من الإجراءات التحفيزية من خلال توفير إئتمان بقيمة 3.1 مليار دولار لقطاع السياحة .والذى كان من المتوقع أن توظفها المؤسسات السياحة الائتمان لتحديث المرافق ، ودفع رواتب العمالة. وقد شملت الإجراءات الاحترازية تعليق الرحلات الجوية من وإلى مصر ، مما أدى إلى تجميد قطاع السياحة والسفر بالاضافة إلى الخدمات الفندقية والمرافق السياحية الأخرى،وعلى الرغم من ذلك فقد بلغت إيرادات القطاع السياحى ما يقرب من 03.13 مليارات دولار عام 2019 بزيادة نسبتها 5.12%، مقارنة بعام 2018 ، كما بلغ عدد السائحين فى مصر خلال عام 2019 ما يقرب من 1.13 مليون سائح

بزيادة قدرها 8.1 مليون سائح عن عام 2018 البالغ 3.11 مليون سائح ،و لكنها تظل أقل مقارنه بالعدد المسجل في عام 2010 التي شهدت 7.14 مليون سائح [١٦]

**وفيما يتعلق بالسياسة النقدية المسانده** : والتى من شأنها العمل على ضبط الأداء الاقتصادى بأكمله لمواجهة تداعيات الأزمة، فقد أعلن البنك المركزي المصري عن حزمة من الإجراءات المختلفة لاحتواء الاثار الاقتصادية للأزمة كما يلى :

**16 -مارس** : خفض كل من سعر الإقراض لليلة واحدة من 25.13٪ إلى 25.10٪ وكذلك سعر الإيداع لليلة واحدة من 25.12٪ إلى 25.9٪ (بمقدار 300 نقطة أساس) وهو ما يعد تحركا "إستباقيا" لدعم الاقتصاد في المنطقة لمواجهة الأزمة .

**23 مارس**: طلب البنك المركزى من البنوك التجارية خفض معدل الفائدة على الودائع بالدولار إلى 1٪ فوق سعر الفائدة السائد بين الب نوك في لندن (ليبور) بدلاً من 5.1٪ فوق سعر ليبور ، اعتبارًا من 23 مارس ، من أجل السيطرة على سوق الصرف وتقليل عمليات الدولرة المتوقعة بعد التخفيض. أسعار الفائدة في 16 مارس ، 29 مارس: أصدرت تعليمات للبنوك المصرية بتطبيق قيود مؤقتة على عمليات السحب والودائع اليومية في خطوة يبدو أنها مصممة للسيطرة على التضخم والادخار أثناء انتشار فيروس كورونا ، بعد سحب 30 مليار جنيه مصري 91.1 مليار دولار من البنوك. في الأسابيع الثلاثة الماضية. الحد اليومي للأفراد هو 10000 مصري جنيه 635 دولار و 50 ألف جنيه للشركات.

**٢٤ مارس**: تخصيص 100 مليار جنيه مصري( 4.6 مليار دولار) لتمويل خطة الدولة "الشاملة" لمكافحة تفشي وباء كوفيد -19.

[16] Egyptian Center for Economic Studies , "Follow-up on Covid-19 Consequences on Egyptian Economy Egyptian Labor Market" , October 2020 , Issue 23 .

**٢٢ مارس:** أعلنت الحكومة تخصيص 20 مليار جنيه مصري (27.1 مليار دولار) لدعم البورصة المصرية .

**٣٠ مارس:** أمرت السلطات المعنية بتعزيز الإحتياطيات الإستراتيجية من السلع الأساسية ، مع تزايد نسبة عدم التأكد Uncertainty بشأن الأمن الغذائي خلال الأزمة.

**٨- الإستجابة الدولية:**

من جانب المؤسسات الماليه الدولية قدم البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير *EBRD* حزمة تمويل بقيمة 200 مليون دولار أمريكي للبنك الأهلي المصري *NBE* بهدف دعم التجارة ووالتمويل (الإقراض) للشركات المحلية المتضررة من جائحة فيروس كورونا، بالإضافة إلى ذلك ، يعمل البنك على زيادة حد التمويل التجاري الحالي غير الملتزم للبنك الأهلي المصري بمقدار 100 مليون دولار أمريكي في إطار برنامج " تيسير التجارة " التابع للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ليصل إلى 300 مليون دولار أمريكي ، للمساعدة في تلبية الطلب المتزايد على معاملات الإستيراد والتصدير.

وفى اطار التعاون الاقليمى قدم The African Export-Import Bank (Afreximbank)بنك التصدير والاستيراد الأفريقي دعم بقيمة 55.3 مليار دولار للقطاع المصرفي المصري في إطار تسهيلات للتخفيف من تأثير الوباء على التجارة البينية فى اطار برنامج (PATIMFA) منذ تفشي الوباء في مارس في محاولة لتعزيز الإزدهار الاقتصادي طويل الأجل في في المنطقة ، كما قدم البنك أيضًا دعم بقيمة 300 مليون دولار للبنك الأهلي المصري لدعم الأنشطة التي تهدف إلى

توسيع التجارة بين البلدان الأفريقية ، وفى اطار البرنامج المصمم من اجل تخفيف اثر الوباء على التجارة Pandemic Trade Impact Mitigation Facility (PATIMFA) فى 24 مارس 2020 تم تخصيص 3 مليار دولار لمساعدة البلدان الأعضاء في البنك الافريقى لإدارة الآثار السلبية للصدمات المالية والاقتصادية والصحية الناجمة عن COVID-19.مما اسهم في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيزه خلال فترة عدم اليقين العالمي ابان الازمه ، حيث تضمن الصناديق تلبية مدفوعات الديون التجارية المستحقة ، وتدعم استقرار موارد النقد الأجنبي من أجل الحفاظ على تدفق الواردات الكبيرة. سيعزز سيولة البنك المركزي والمقرضين المصريين المحليين خلال الأزمة ، مع ضمان استمرار التجارة الحيوية في السلع مثل المواد الغذائية والمستلزمات الطبية.

علاوة على ذلك ، قدم Afreximbank أيضًا منحة بقيمة 250,000 دولار لدعم جهود الإغاثة التي تبذلها الحكومة المصرية فيما يتعلق بـ COVID-19 مما يشير هذا الدعم المقدم بشكل خاص الى المؤسسات الماليه الحكومية مثل البنك الأهلي المصري تعزيز التكامل الإقليمي والتجارة بين البلدان الأفريقية يمكن القاره من التعافي من الوباء ويحد من الاثار السلبية فى الاجل الطويل من خلال دعم التوسع التشغيلي للبنك الأهلي المصري من خلال الاستثمار والتجارة في إفريقيا. بالاضافة إلى تعزي التجارة الخارجية بين مصر وأفريقيا من خلال الدعم المقدم للتجارة الإقليمية بقيمة 85 مليون دولار عام 2020 و 125 مليون دولار عام 2022. وفيما يتعلق بجهود التعاون الدولى الثنائي ، تتعاون الصين ومصر بشكل وثيق في مكافحة جائحة كوفيد -19من خلال تبادل المساعدات الطبية والخبرات وتقديم الدعم والتضامن المتبادلين. في أوائل فبراير ، قدمت مصر مساعدات للصين

لمساعدتها في حربها ضد COVID-19 ،حيث قامت الصين بإرسال ثلاث دفعات من المساعدات الطبية إلى الدول الواقعة في شمال إفريقيا ، وآخرها كان في منتصف مايو، بينما أغلقت بعض الدول حدودها مع مصر ، مثل السودان وإسرائيل ،ثم أعاد السودان فتح حدوده البرية للتجارة مع مصر ، بعد إغلاق COVID-19 في مارس 2020 ، كما كان توسع السوق استجابة فعالة للنقص المحتمل في الصادرات نحو البلدان المجاورة بسبب الإغلاق وهو ما أكدت عليه وزارة الزراعة المصرية أن المنتجات الزراعية المصرية قد نجحت فى غزو العديد من الأسواق الدولية، بما في ذلك الأسواق الأوروبية والأمريكية ، على الرغم من الحواجز التقنية القاسية التى تضعها على وارداتها من السلع الغذائية. [١٧]

**9- الخلاصة:**

فى ضوء ما سبق، فإنه يمكن القول أن الأزمة العالمية التى شهدتها إقتصاديات دول العالم إبان إنتشار جائحة كورونا تتطلب عدة سياسات تتضمن أدوات وترتيبات للتعامل معها على المستو بين المحلى والدولى من خلال تنسيق ا لسياسات الاقتصادية الكلية وبخاصة السياسة التجارية والمالية بما يضمن إستدامة واستقرار الميزان التجارى . حيث تبين من واقع الدراسة فى ضوء بيانات التجارة الخارجية المتاحة قدرة الاقتصاد المصرى بشكل عام على الصمود فى ظل الجائحة وذلك يرجع بشكل كبير إلى البرامج الإصلاحية التى تبنتها الحكومة مثل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي انطلق منذ عام 2016، والتى نجحت في إمتصاص

[17] UNITED Nations , " Policy Brief: The Impact of COVID-19 on the Arab Region An Opportunity to Build Back Better " , July 2020 .

تداعيات الأزمة من ناحية، ومن ناحية أخرى لعب القطاع الصناعي دورا كبير من خلال مشاركتة بنسبة معقولة من المكون المحلي عبر سلاسل الامداد العالمية عبر التجارة البينية بين مصر والشركاء التجاريين تعانى من ضعف التكامل بها بما يحقق أهداف الأمن الغذائي الوطني وخاصة فيما يتعلق بالسلع الزراعية والمواد الغذائية الأساسية ، ولذا فإن الحاجة إلى العمل على دمج الصناعات الوطنية فى سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية وتعزيز التجارة البينية في الخدمات وخاصة فى ظل الأزمات العالمية مثل جائحة كورونا من شأنه أن يسهم في التخفيف من الآثار السل بية الناجمه عنها.

وبالإضافة لما سبق ، فقد توصلت الدراسة الى أنه فى ظل المتغيرات العالمية التى شهدها العالم إبان جائحة كورونا فإن الاقتصاد المصرى يعانى ايضا من ضعف التنوع الانتاجى وبصفة خاصة تنوع الصادرات وهو ما يزيد حدة التأثر بالأزمات العالمية وهو ما يتطلب التحرك بوتيره اسرع نحو الإصلاحات الهيكلية التى تشمل التحول الصناعى الهيكلى فى الصناعات ذات الأولوية ودمجها فى سلاسل التوريد العالمية والاقليمية مع العمل على تعزيز مشارك ة القطاع الخاص المحلي وتيسير نقل التكنولوجيا،حيث ان مصر اصبحت تعتمد بشكل كبير فى الاونه الاخيره على واردات الأصول والخدمات الرقمية بشكل كثيف . وأخيرًا يمكن القول أن أزمة – Covid19 قدمت درسًا هاما فيما يتعلق بضرورة دعم التنويع الاقتصادي حيثما أمكن ذلك، كما أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن الإعتماد بشكل أساسى على قطاع واحد أو عدد محدود من القطاعات يزيد من الضعف.

## قائمة المراجع

### أولا : قائمة المراجع العربية


١. بسمة محمد الحداد ، نهال عبد العاطى ، "التجارة الإلكترونية في ظل تداعيات جائحة كورونا"، ٢٠٢٠، سلسلة أوراق السياسات معهد التخطيط القومي ، الاصدار رقم ١٤ ، يونيو.

٢. تقارير البنك المركزى المصرى، 2021

٣. تقارير وزارة التجارة و الصناعة ، 2020

٤. تقرير متابعة الأداء االاقتصادي والإجتماعي خلال العام المالى 2018 -2019 ، وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية.

٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،" دراسة حول تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري" ، 2020 .

٦. جيهان عبد السلام ، "أثر وباء كورونا على أداء الإقتصاد المصرى ،التداعيات وسياسات المواجهة2021 ، المؤتمر العلمى الخامس ، كلية الدراسات الإفريقية .

٧. سالى محمد فريد ، "سلسلة أوراق السياسات حول التد اعيات المحتمل ة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري" ، 2020 ، ، كلية الدراسات الإفريقية العليا ، جامعة القاهرة ، الاصدار رقم 17 ، يونيو.

٨. متابعة آثار كوفيد- 19 على الاقتصاد المصري و سوق العمل المصري ، المركز المصرى للدراسات الإقتصادية ، العدد 23 .

٩. محمد رزق محمد" ، تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد المصرى و العالمى" ، 2020 ، تقرير المركز الديمقراطى العربى، يوليو .

١٠. محمود معتز عبد الكريم، " تأثير جائحة كورونا على الإقتصاد العالمى و المصرى" ، 2020 ، جامعة طنطا.

١١. نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين (٢٠١٤)، "تاريخ الأزمات الإقتصادية فى العالم " ،دار الكتاب الجامعى ، القاهرة.

**ثانيا : قائمة المراجع الأجنبية**


1. Egyptian Center for Economic Studies , "Follow-up on Covid-19 Consequences on Egyptian Economy Egyptian Labor Market" , October 2020 , Issue 23.
2. Food & Agriculture Organization of United Nations , Annual Report 2020, Food security & Nutrition in the World.
3. ITC (2021), International trade statistics 2001-2020, International Trade Centre, Geneva.
4. OECD , "OECD and Arab Republic of Egypt inaugurate three-year program to support key reforms" (2021) , Memorandum of Understanding (MoU) , 26 October .
5. OECD et al. (2021), Production Transformation Policy Review of Egypt: Embracing Change, Achieving Prosperity, Development Pathways, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/302fec4b-en..
6. World Bank , "Egypt's Economic Update", (2021), world bank publications , April .
7. OECD (2020), OECD Investment Policy Reviews: Egypt 2020, OECD Investment Policy Reviews, OECD Publishing, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/9f9c589a-en.
8. UNCTAD/EORA (2021), Global Value Chain Database . https://worldmrio.com/unctadgvc/.
9. World Bank (2021), World Development Indicators, https://datatopics.worldbank.org/worlddevelopment-indicators/.
10. UNITED Nations , " Policy Brief:The Impact of COVID-19 on the Arab Region An Opportunity to Build Back Better " , July 2020 . https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-07/sg_policy_brief_covid19_and_arab_states_english_version_july_2020.pdf